التنظيم المالي الدولي

تناولنا في الفصول السابقة المنظمات الدولية، من حيث القواعد العامة التي تحكمها، ومثاليين تطبيقيين للمنظمات الدولية، الإقليمية العامة (جامعة الدول العربية)، والعالمية العامة (عصبة الأمم و منظمة الأمم المتحدة).

ولاستكمال البحث لابد من تناول منظمة -أو أكثر- من المنظمات المتخصصة، والتي تمارس نشاطها على مستوى العالم (المنظمات العالمية)، ولا يخفى اليوم ما للمنظمات المالية والاقتصادية من أهمية على مستوى العالم، فبعد الحرب العالمية الثانية وعلاوة على الهزات السياسية والعسكرية التي تعرضت لها الدول، تعرضت أيضاً لهزات اقتصادية عنيفة جداً، مما ولد الحاجة لتنظيم دولي مالي واقتصادي يضبط النغمات النشاز التي تربك الأوضاع الاقتصادية للدول.

والتنظيم المالي الدولي هو مجموعة من المؤسسات الدولية، و قواعد قانونية دولية تخضع لها تلك المؤسسات، التي ساهمت في وضعها اتفاقية بروتون وودز ١٩٤٤، واليوم يقوم هذا التنظيم على ثلاث مؤسسات رئيسة هي البنك الدولي The World Bank وصندوق النقد الدولي* International Monetary Fund ومنظمة التجارة الدولية World Trade Organization والتي يشار إليها اختصاراً (WTO)، سنتطرق لكل منها في مبحث مستقل.

إلى جانب هذه المنظمات الدولية توجد منظمات أخرى، ولو أنها اقل نشاطاً وأقل أعضاء، مثل نادي باريس الذي يتكون من أقوى عشرين إقتصاداً في العالم يحاول يقدم خدمات مالية مثل إعادة جدولة الديون للدول الأفقر في العالم، وهناك المنتدى الاقتصادي العالمي (منتدى دافوس).

وأيضاً آخر المنظمات المالية الدولية ظهوراً، البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية المنشأ سنة ٢٠١٤ برأس مال مقداره ٥٠ مليار دولار وهو أقوى منافس للبنك الدولي، و انضمت له اغلب الاقتصادات الكبرى باستثناء أمريكا واليابان، وبلغ عدد أعضاءه ٥٧ دولة حتى الوقت الحالي[1].

*يرى المحتجون إن صندوق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ليسا إلا معاقل للعولمة والرأسمالية الاقتصادية، ويشفع لهذا الرأي ما سارت عليه المؤسستان من محاولات لإشاعة النظام الاقتصادي الغربي –الأمريكي خصوصاً- ، وما تلا اتفاقية التفاهم بينهما في واشنطن، بإشراف وزارة الخزانة الأمريكية في نهاية الثمانيات الذي خُتم بوضع ما سمي فيما بعد باسم قواعد توافق واشنطن (Washington Consensus)، والتي أشار إلى ضرورة تحرير الأسواق والخصخصة وحصر دور الدولة الاقتصادي بأضيق نطاق، وكان الهدف المعلن هو تشجيع دول العالم على الاندماج الاقتصادي، ويشير صندوق النقد الدولي أن صافي التدفقات النقدية للدول النامية تضاعفت ثلاث مرات من ٥٠ مليار دولار للفترة ١٩٨٧-١٩٨٩ إلى ١٥٠ مليار دولار للفترة ١٩٩٥-١٩٩٧، وتم تفسير هذه النتائج في ضوء توافق واشنطن وفتح الدولة النامية اقتصاداتها للاستثمارات الأجنبية.

نيبري وودز، قلاع العولمة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمقترضين، ترجمة محمد رشدي محمد سالم، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠، ص١٢-١٤.

[1] - h p://euweb.aiib.org/html/aboutus/AIIB/?show=0

المبحث الأول

البنك الدولي THE WORLD BANK

يعد البنك الدولي المؤسسة الأولى عالميا المتخصصة بعمليات الإقراض والمُنح المالية –أحيانا- والعمليات المتعلقة بها وخاصة التأمين، بعد الحرب العالمية الثانية اجتمع ممثلو ٤٤ دولة في بريتون وودز في نيوهامشاير الأمريكية سنة ١٩٤٤، وتم الاتفاق على إنشاء البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وفي عام ١٩٤٧ تم توقيع اتفاقية تفاهم بين البنك الدولي والأمم المتحدة. للإطلاع على ماهية البنك الدولي سنتناول في المطلب الأول مفهوم البنك الدولي، وفي المطلب الثاني سنتناول هيكل عمل البنك الدولي.

المطلب الأول

مفهوم البنك الدولي

في عام ١٩٤٢ أعلنت الولايات المتحدة عن مشروعها بإنشاء البنك الدولي و صندوق النقد الدولي، بهدف تحقيق النمو الاقتصادي للدول الأعضاء، ولتثبيت أسعار صرف العملات التي لم تكن مستقرة بشكل كبير، ووجه روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وزير الخزانة هنري مورجنتاو لبدء المشاورات حول المشروع مع الجانب البريطاني بالأساس، ممثلاً باللورد كينز، الذي تسلح بقدرته النظرية الخلاّقة، فيما استند الأول إلى القوة الاقتصادية الطاغية التي بدأت للتو لدولته الولايات المتحدة، ومع أن المباحثات دارت بين هذين الشخصين ، لكنه – البنك الدولي- جاء وهو يحمل بصمات هاري وايت مستشار وزير الخزانة الأمريكية مورجنتاو، ولأجل الإحاطة الوافية بموضوع البنك الدولي سنتناول في ثلاث فروع التعريف بالبنك الدولي، وأهداف البنك الدولي، وأخيراً مصادر تمويل البنك الدولي[١].

الفرع الأول

التعريف بالبنك الدولي

كان الغرض الرئيس من إنشاء البنك الدولي في عام ١٩٤٤ لمساعدة أوروبا على الانتعاش واستعادة عافيتها من الآثار المدمرة التي خلفتها الحرب العالمية الثانية، وبدأ أعماله سنة ١٩٤٦، وكان اسمه عند إنشاءه البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وأصبحت فيما بعد هذه المؤسسة من المؤسسات الأولى في البنك في مجال الإقراض، وقد أدى نجاح هذا مشروع الإنعاش الاقتصادي لأوربا إلى تحويل انتباه البنك في غضون سنوات قليلة، إلى البلدان النامية.

[١] د. حازم الببلاوي، نظرية التجارة الدولية، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية ، ١٩٧٠، ص٩٤.

وفي خمسينيات القرن العشرين، أضحى جلياً احتياج البلدان النامية الأشد فقراً لشروط أخف وطأة من تلك التي كان يقدمها البنك آنذاك، وذلك حتى يتسنى لها اقتراض رؤوس الأموال التي تحتاجها لتحقيق النمو[١].

يتولى البنك الدولي تقديم القروض الإنتاجية للدول الأعضاء، التي ساعدت في إعادة بناء الدول التي تضررت كثيرا من الحرب العالمية الثانية، ولما كان الاستقرار السياسي على الصعيد البعيد يعتمد على الاستقرار الاقتصادي، وهذا الأخير يعتمد على اطمئنان المستثمرين الأجانب على البيئة الاستثمارية الداخلية، وما تقدمه من مغريات بالاستثمار، ولما كانت تلك المغريات ضعيفة جدا إن لم تكن معدومة، مما يؤدي إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في تلك الدول، لذلك قدم البنك الدولي ضمانيين لتذليل تلك الصعاب هما الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار[٢].

ويختلف البنك الدولي عن المؤسسات المالية الأخرى، فإنه لا يعمل لغرض تحقيق الربح. حيث يعمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير على أساس السوق، كما يستخدم البنك الدولي تصنيفه الائتماني المرتفع في تمرير ميزة الفائدة المنخفضة التي يدفعها على الأموال إلى البلدان المقترضة أي البلدان النامية. ويتحمل البنك الدولي تكاليفه التشغيلية، حيث لا يستعين بمصادر خارجية من أجل توفير أموال لأغراض تمويل المصروفات العامة [٣].

الفرع الثاني

أهداف البنك الدولي

البنك الدولي ليس بنكاً بالمعنى الحرفي للكلمة، البنك الدولي هو احد الوكالات المتخصصة، يتكون في الوقت الحالي من ١٨٨ بلد، وكونه يستهدف التنمية المستدامة للمجتمع، يركز البنك جهوده على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة التي اقرها مؤتمر الأمم المتحدة في عام٢٠٠٠[٤].

كان استقرار أسعار النقد وتوفير قابلية له للتحويل، وضمان حرية التجارة الدولية (تجارة متعددة الأطراف) أهم أهداف النظام الدولي الاقتصادي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ كان الاعتقاد السائد إن فترة مابين الحربين العالميتين وما تضمنته من قيود على تحويل النقد، وحروب الأسعار، وحروب أسعار الصرف بين الدول لتوفير ميزة تنافسية بها في كسب الأسواق، كل ذلك كان سبباً في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وما أدى إليه من كساد، وهذا اذكت هذه الأسباب الاقتصادية النزعات الوطنية الحادة والمتعصبة التي هيأت البيئة الملائمة لحرب جديدة استعرت في نهاية الثلاثينات من القرن العشرين، لذا حاول الحلفاء وضع نظام اقتصادي جديد يحول دون تكرار نفس التجربة المريرة[٥].

---

[١]- محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٦٧.

[٢]- باقر عبد الكاظم علي، ضمانات البنك الدولي للاستثمار الأجنبي، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية القانون، جامعة بابل، ٢٠١٢، ص٥-٦.

[٣]- د. سيد طه بدوي، الاقتصاد النقدي والدولي، بدون رقم طبعة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٤، ص٥٥.

[٤]- نيبري وودز، مصدر سابق، ص٥٧.

[٥]- د.حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، بدون رقم طبعة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٠، ص٤٠.

وبعد أن أذنت الحرب العالمية الثانية على الانتهاء وبعد أن توّضحت مشاهد الوضع الاقتصادي الدولي بدأ البنك الدولي يعمل على تحقيق أهدافه المعلن عنها في اتفاقية إنشائه، وهذه الأهداف يمكن إيجازها في خمسة نقاط هي[1]:

(١) إعادة إعمار وتنمية الدول والأقاليم التي دمرتها الحروب، بتيسير استثمار رؤوس الأموال لأغراض إنتاجية، بما في ذلك إحياء الاقتصادات التي دمرتها الحرب أو سبّبت اضطرابها، وإعادة تحويل مرافق الإنتاج للوفاء باحتياجات السلم وتشجيع تنمية المرافق والموارد الإنتاجية في الدول الأقل تقدماً.

(٢) تشجيع استثمارات القطاع الخاص الأجنبية عن طريق الضمانات أو المساهمات في القروض والاستثمارات الأخرى التي يقوم بها مستثمرون من القطاع الخاص. وعند عدم كفاية الاستثمار الخاص، يكمل البنك استثمارات القطاع الخاص عن طريق تقديم التمويل، بالشروط المناسبة ولأغراض إنتاجية، وذلك من رأس ماله الذاتي .
(٣) تشجيع نمو التجارة الدولية نمواً متوازناً طويل الأمد، عن طريق تشجيع الاستثمارات الدولية من أجل تنمية الموارد الإنتاجية في الدول الأعضاء، مما يساعد في زيادة الإنتاجية ورفع مستوى المعيشة وتحسين شروط العمل في أراضيها.
(٤) تقديم المساعدات الفنية من اجل إعداد و انجاز برامج القروض التي يقدّمها أو يضمنها فيما يتعلق بالقروض الدولية.
(٥) الاضطلاع بعملياته مع مراعاة أثر الاستثمارات الدولية في أوضاع أنشطة الأعمال في أراضي الدول الأعضاء.
(٦) المساعدة على تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي بالطرق السلمية، وذلك عن طريق جهاز أنشأه البنك لهذا الغرض، ففي عام ١٩٥١ لعب البنك دورا كبير في تسوية النزاع الذي وقع بمناسبة تأميم شركة النفط الإنكلو-إيرانية، وفي عام ١٩٥٦ توسط البنك في تسوية الخلاف المتعلق بقناة السويس بين المساهمين والحكومة المصرية.

ويراعي البنك تحقيق أهدافه هذه في القرارات التي يتم اتخاذها.

إذ لابد من إنها تهدف إلى تحقيق هذه الأهداف، ظهور لاعب جديد على ساحة الأحداث الدولية ذلك هو الإرهاب، الذي عرقل بقوة خطط التنمية المحلية، باستهلاك محاربته للموارد المالية، أو بما يستنفذ من موارد وطاقات بشرية ممن ينضمون إلى صفوفه، ظهرت للبنك ايضاً أهداف مرحلية فرضها الواقع المعاصر، وهذه الأهداف تتمثل في إنهاء الفقر المدقع خلال جيل واحد، يرمي البنك إلى تخفيض نسبة من يعيشون على أقل من ١.٩٠ دولار للفرد في اليوم إلى نسبة لا تتعدى ثلاثة في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، وتعزيز الرخاء المشترك، يتمثل هذا الهدف في زيادة نمو مستوى الدخل لأفقر ٤٠ في المائة من السكان في كل بلد من البلدان النامية[2].

الفرع الثالث

مصادر تمويل البنك الدولي

يُتاح للبنك الدولي الحصول الأموال من خلال عدة طرق مختلفة لمساندة ما يتيحه (البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التنمية الدولية) من قروض (اعتمادات) منخفضة الفائدة أو بدون فائدة ومنح إلى البلدان النامية والفقيرة، يعتمد البنك الدولي للإنشاء والتعمير في إقراضه للبلدان النامية- بشكل رئيسي- على بيع سندات تتمتع

[1] http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTABOUTUSARABIC/0,,contentMDK:20464869~menuPK:1033652~pagePK:51123644~piPK:329829~theSitePK:676331~isCURL:Y,00.html
[2] -http://www.albankaldawli.org/ar/about/what-we-do

بتصنيف ائتماني مرموق من مرتبة (AAA) في الأسواق المالية العالمية. ويشتري سندات البنك الدولي للإنشاء والتعمير طائفةُ واسعةُ النطاق من المستثمرين المؤسسيين التابعين للقطاع الخاص في أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا. وبينما يحصل البنك الدولي للإنشاء والتعمير على هامش ربح صغير على هذه القروض، فإن الجزء الأكبر من دخله يأتي من قيامه بإقراض رأس المال الخاص به. ويتألف رأس المال هذا من احتياطيات تراكمت عبر السنوات وأموال يدفعها مساهمو البنك من البلدان الأعضاء البالغ عددها ١٨٨ بلداً في الوقت الحالي. كذلك يمول دخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير المصاريف التشغيلية للبنك الدولي، كما يساهم في أعمال المؤسسة الدولية للتنمية وتخفيف أعباء الديون. ويحافظ البنك الدولي على انضباط مالي صارم لضمان استمرار تمتع سنداته بالتصنيف الائتماني المرموق(AAA) ، ويواصل توسيع نطاق الموارد التمويلية التي يتيحها للبلدان النامية، وتُعتبر مساندة المساهمين للبنك الدولي بالغة الأهمية. ويتجسد ذلك في الدعم الرأسمالي الذي يتلقاه البنك من المساهمين في الوفاء بالتزامات خدمات مديونياتهم لصالح البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

ويتم تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، وهي المصدر الأكبر الذي يقدم قروضاً بدون فائدة ومساعدات في شكل منح إلى أشدّ بلدان العالم فقراً، كل ثلاث سنوات بمساعدات من ٤٠ بلداً مانحاً، وتتم تعبئة المزيد من الأموال من خلال سداد أصل القروض التي تمتد آجال استحقاقها إلى حوالي ٣٥ إلى ٤٠ عاماً، وكذا سداد القروض التي تقدم بدون فائدة، ثم يُعاد إقراض هذه الأموال مرة أخرى. وتحصل المؤسسة الدولية للتنمية على حوالي ٤٠ في المائة من القروض التي يقدمها البنك، كما يحقق البنك الدولي فائضاً بحلول نهاية السنة المالية، والذي يتحقق من أسعار الفائدة التي يتقاضاها على بعض القروض والرسوم التي يحصلها مقابل الخدمات التي يقدمها. ويقوم البنك بتحويل جزءٍ من هذا الفائض إلى المؤسسة الدولية للتنمية ـ وهي ذراع البنك الذي يقدم منحاً وقروضاً بدون فائدة إلى أشدّ بلدان العالم فقراً. ويجري استخدام الجزء المتبقي من هذا الفائض إما في تخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، أو إضافته إلى الاحتياطي المالي، أو في مساعدة جهود البنك في مواجهة الكوارث الإنسانية غير المتوقعة[١].

كما أن لدى البنك ١٧٨ مليار دولار أمريكي – حتى عام ٢٠٠٠ ـ مما يُعرف بـاسم "رأس المال القابل الدفع" الذي يمكن سحبه من المساهمين كدعم إذا ما دعت إلى ذلك حاجات الوفاء بالتزامات البنك الدولي للإنشاء والتعمير، فالجزء الأكبر من مساهمة الدول الأعضاء في رأس مال البنك هو عبارة عن التزام تلك الدول بسداد هذا الجزء عند طلب البنك، وبذلك تكون مساهمات الدول الأعضاء من الناحية العملية ضمانات لالتزامات البنك، علماً بأن البنك الدولي لم يسبق أن استخدم هذا المصدر[٢].

---

[1] h p://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTFAQSARABIC/0,,contentMDK:20410672~pagePK:283622~piPK:3544780~theSitePK:727307,00.html#10 أيضاً البندين (٢و٣) من اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير .

[٢]- د. حازم الببلاوي، مصدر سابق، ص٤٢.